العلاقات العراقية التركية . الواقع والمستقبل

أ.م.د. عزيز جبر شيال
م.م. زينب عبد الله منكاش
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

المقدمـــة

العراق وتركيا بلدان جاران تربطهما علاقات تاريخية ثقافية واقتصادية وسعى البلدان لتطوير علاقاتهما منذ الاعتراف التركي بالعراق عام ١٩٢٧ انطلاقا من مصالحهما المشتركة لاسيما وان هذين البلدين تربطهما حدود مشتركة وقضايا مشتركة كالمياه والاكراد والتركمان وأخيراً النفط ، ولاشك ان العلاقات العراقية – التركية مرت بادوار اتسمت في العهدين الملكي والجمهوري بعلاقات ودية متطورة ولاسيما خلال حقبة العهد الملكي عندما عقد الحلف العراقي التركي عام ١٩٥٥ وتطور الى حلف بغداد ، واستمر هذا التطور في العهد الجمهوري خلال حقبتي السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم وعلى كافة الاصعدة السياسية والاقتصادية والامنية ، الاان هذه العلاقات أصابها التوتر والاختلاف بعد غزو الكويت عام ١٩٩٠ وتبني تركيا موقفا معاديا للعراق طول المدة الواقعة من عام ١٩٩١ حتى سقوط النظام العراقي عام ٢٠٠٣ ، إذ حدثت إنعطافة إيجابية في العلاقات العراقية التركية نتيجة لإحتلال العراق من قبل دولة حليفة للأتراك (الولايات المتحدة الأمريكية) وصعود حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب اردوغان ذو النزعة الإسلامية العصرية ، الأمر الذي مهد لتطوير العلاقات بين البلدين أفقياً وعمودياً ،

وسنحاول في هذا البحث عرض أهم المحطات التي مرت بها هذه العلاقات وذلك بفصلين ، الأول العلاقات العراقية – التركية قبل الإحتلال ، والثاني تركيا مابين حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ومستقبل العلاقات مع العراق.

الفصل الأول

العلاقات العراقية – التركية قبل الأحتلال الأمريكي للعراق

منذ ان حلت مشكلة الحدود بين البلدين وتم اقامة علاقات حسن الجوار بين البلدين عام ١٩٢٦ والتي ارست حدود البلدين الجارين (١) . واخذت العلاقات تشهد تطورا بعد ان اعلنت تركيا اعترافها الرسمي بالعراق عام ١٩٢٧ ومنذ ذلك التاريخ بدأ البلدان اقامة تمثيل دبلوماسي بينهما وذلك في عام ١٩٢٩ ، وعلى اثر تزايد نشاط التمرد الكردي على الحدود العراقية – التركية وصل الى انقرة وفد عراقي برئاسة وزير الخارجية نوري السعيد اجري خلال هذه الزيارة مباحثات مع رئيس الوزراء

التركي عضمت اينونو ووزير خارجيته توفبق رشدي أراس وتركزت المباحثات حول النقاط التالية :
-

- بحث قضية الامن على الحدود العراقية – التركية .
- بحث قضية النفط .
- بحث إمكانية عقد اتفاقية تجارية بين البلدين .

ولأجل تطوير علاقات حسن الجوار بين البلدين زار الملك فيصل الاول تركيا في تموز عام ١٩٣١ وجرى خلال الزيارة التوقيع على اتفاقيات ثنائية تتعلق بالاقامة والتجارة وتسليم المجرمين. وفي عام ١٩٤٦ دخلت تركيا والعراق في معاهدة صداقة وحسن جوار مع ملاحق تتعلق بتنظيم مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وكذلك بشان تنظيم التعاون المتبادل في امور الامن والتربية والتعليم والثقافة والموصلات البريدية والبرقية والتليفونية. وفي عام ١٩٥٥ سعت الولايات المتحدة الى أقامة حلف في منطقة الشرق الاوسط لاحتواء الاتحاد السوفيتي وكانت تركيا هي الدولة التي لعبت دورا في تكوين هذا الحلف الذي ضم كل من العراق وايران وباكستان وبريطانيا وانضمت الولايات المتحدة الى اللجنة العسكرية في الحلف ، وعندما حدث أنقلاب ٨ /شباط /١٩٦٣ ضد حكومة عبد الكريم قاسم اعترفت تركيا بها الا ان العلاقات اصابها نوع من الجمود وبعد انتخابات عام ١٩٦٥ في تركيا حدثت تطورات في علاقات البلدين وعلى جميع الاصعدة الاقتصادية والتجارية والثقافية ، وبعد انقلاب ١٩٦٨ حدثت نقلة نوعية في العلاقات العراقية التركية ابتداء باعلان الحكومة التركية الاعتراف الفوري بالحكومة الجديدة وشهدت فترة السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم تبادل الزيارات بين مسؤولي البلدين وعلى مختلف المستويات ، وتصاعدت العلاقات بين البلدين لاسيما في مايتعلق بالتعاون الاقتصادي والتجاري اذ عقدت اتفاقيات جديدة بين البلدين عام ١٩٧٦ شملت التعاون الاقتصادي والفني في المجالات الزراعية والصناعية والنفط والاشغال العامة والري والاسكان وانشئت لجنة مشتركة لازالة العراقيل التي تقف حائلا امام تنفيذ تلك الاتفاقيات عام ١٩٧٨ وشهدت بداية الثمانينات ازدهارا كبيرا في العلاقات الاقتصادية بين البلدين اذ توصل الطرفان الى عقد اتفاقية للنقل البري والترانزيت واخرى تجارية كما فتحت تركيا موانئها ومرافئها وطرق مواصلاتها لاستقبال البضائع المستوردة لصالح العراق ، وكما بلغ عدد العمال الاتراك العاملين في العراق حوالي ١٥٠٠٠ عامل وازداد حجم التبادل التجاري عام ١٩٨٤ ليصل الى مايقارب مليار و٣٠٠ مليون دولار وفي تموز ١٩٨٦ تم التوقيع على بروتوكول جديد اتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية وشكل العراق في الثمانينات الدولة الثانية في قائمة الدول المستوردة من تركيا والدولة الثالثة في قائمة الدول المصدرة لها. ومنذ منتصف عام ١٩٨٤ اصبح العراق يصدر عن طريق تركيا حوالي مليون برميل يوميا وعندما تم تنفيذ الخط العراقي التركي الثاني عام ١٩٨٧ بلغت صادرات العراق حوالي مليون و ٥٥٠ ألف برميل يوميا عام ١٩٨٧. وما ان انتهت الحرب العراقية - الايرانية في عام ١٩٨٨ راح رئيس النظام العراقي يصدر تصريحات أستفزازية ويتعامل بغطرسة مع الدول الأقليمية وعلى الأخص من وقفوا الى جانبه في الحرب ضد أيران، بدات الدوائر الغربية بقيادة الولايات المتحدة الامريكية بالتهيئة لحشد رأي عام دولي ضد العراق وكان لابد للولايات المتحدة الامريكية ان تلجا الى دول اقليمية في المنطقة للتاثير عليه ولاسيما تركيا التي بدات بالتحول نحو موقف جديد في سياستها تجاه العراق اتسمت ملامحه في :-

أ- اظهار القلق والمخاوف من تزايد قوة العراق الاقليمية اذ عدت تركيا ذلك بمثابة تهديد لامنها القومي .

ب - ابداء المساعدة والدعم للولايات المتحدة الامريكية في التفتيش عن اوراق ضغط إقليمية على العراق .

ج-استخدام ورقة المياه في الضغط على العراق خلال عام ١٩٨٩ -١٩٩٠ .

ومع دخول القوات العراقية الى الكويت في٢ / آب / ١٩٩٠ قامت الولايات المتحدة بحشد الدعم الدولي والاقليمي ضد العراق وبدات تركيا تشعر باهميتها الاقليمية عندما حدثت ازمة الخليج الثانية

وادركت ان الفرصة اصبحت سانحة لممارسة دور اقليمي في المنطقة وعدت نفسها احد الفواعل الاقليمية البارزة على صعيد هذه الازمة بالنظر لموقعها الجيوبوليتيكي المتاخم للعراق وارتباطاتها الاقليمية والدولية كحلف شمال الاطلسي ومصالحها ومصالح الحلف في الخليج العربي . وبدا التوتر في العلاقات بين الجارين العراق وتركيا ، وأيدت تركيا القرارات الصادرة ضد العراق من قبل الامم المتحدة واعلنت رسميا الالتزام بها ، وعلى الرغم من الضرر الاقتصادي الكبير الذي سيلحق بتركيا اعلنت غلق انابيب النفط من كركوك الى ميناء (يومر تاليك) على البحر المتوسط وقامت تركيا بحشد ١٠ آلاف جندي و ٥ آلاف احتياطي قرب الحدود العراقية ودعم هذه القوات ب٥٠ طائرة تركية و (٤٣) طائرة أوربية لمهام دفاعية وسمحت للولايات المتحدة بأرسال طائرات الى القواعد القريبة من الحدود العراقية التركية بعضها اعتراضية واخرى قتالية مثل f15 وبعضها للقصف بعيد المدى مثل f111 فضلا عن وجود (٥ آلاف جندي) في قاعدة انجرليك الجوية. ولاشك ان تركيا كانت تهدف للحصول على مكاسب من جراء موقفها على حساب علاقاتها التاريخية مع العراق . وما إن بدأت حرب الخليج الثانية في ليلة ١٦ / ١٧ كانون الثاني ١٩٩١ حتى بدأت الحكومة التركية بوضع كل أجهزة الاعلام تحت الرقابة المشددة كما منعت الاحزاب المعارضة للحرب ومنها حزب الرفاه وحزب التيار اليمقراطي والحزب الديمقراطي الشعبي من التعبير عن أرائه.وأبلغ رئيس الوزراء التركي البرلمان قائلا : ((أن جارنا العراق خارج على القانون وعدائي ونحن لسنا على لستعداد لقبول ذلك)) .

وتمثل المياه واحدة من ابرز المشكلات التي تقف حجر عثرة في تأزم العلاقات العراقية - التركية ،أذ ان المشاريع التي تقيمها تركيا على منابع دجلة والفرات جوهر المشكلة بين البلدين ولاسيما مشروع جنوب شرق الاناضول والذي تسعى تركيا من خلاله الى تعزيز سيطرتها على مجاري هذين النهرين على الرغم من انها ثروة مائية مشتركة بين تركيا والعراق وسوريا .

كما شكلت القضية الكردية في شمال العراق احد المشاكل التي كانت تؤدي الى خلافات بين تركيا والعراق، فقد سعى البلدان الى محاولة ازالة الخلافات بينهما وذلك من خلال ابرامهما اتفاق تشرين الاول ١٩٨٤ والذي يسمح لكلا الدولتين بعد اخطار البلد الاخر القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الاكراد على عمق ١٠ كم داخل حدود البلد الاخر وذلك من اجل الحفاظ على الحدود بينهما . وقد استفادت تركيا من هذا الاتفاق ثلاث مرات قبل ان تقوم بألغائه من جانب واحد في عام ١٩٨٨ . وما ان حدثت ازمة ٢ / آب / ١٩٩٠ حاولت الولايات المتحدة ادخال عامل الضعف في العلاقات العراقية - التركية وخرجت تركيا عن منطلقاتها النظرية في السياسة الخارجية وانحازت تماما الى الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق ، اذ سمحت تركيا بعد انتهاء حرب عام ١٩٩١ للجيوش الاجنبية المرابطة في اراضيها الى تشكيل قوة المطرقة المتأهبة والتي جاءت لمساعدة اكراد العراق واسداء مايسمى بالمعونة الانسانية وقد كان من نتائج هذا السلوك ان دب الضعف في العلاقات العراقية - التركية .وقد عملت تركيا على أضعاف النظام العراقي السابق بعد عام ١٩٩١ وقامت بتقديم الدعم السياسي والمعنوي لاكراد العراق وفتحت حدودها امام مايقارب نصف مليون كردي وساعدت تركيا على اعادتهم عن طريق خطة (المناطق الآمنة) . وعن طريق قوة المطرقة المتأهبة كونت الولايات المتحدة والدول الغربية لغرض احلال الامن لأكراد العراق واستقرت هذه القوات التابعة للولايات المتحدة وحلفاؤها في قاعدتي (انجرليك وبرنجليك) . وقد استغلت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة فراغ السلطة في شمال العراق في تالك الفترة وقامت بغزو الاراضي العراقية بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٩١ وكررت هذه العمليات خلال عام ١٩٩٤ وتحاول تركيا من خلال هذه الخروقات للاراضي العراقية استعراض قوتها وتاكيد اختلال توازن القوى لصالحها لاسيما بعد مالحق بالعراق من تدمير لقوته العسكرية وبنيته التحتية بسبب حرب الخليج الثانية والقرارات الصادرة عن الامم المتحدة . وفي ٢٠ اذار ١٩٩٥ قامت تركيا بعملية اجتياح للاراضي العراقية وأدعت انها تريد توجيه ضربات استباقية الى حزب العمال الكردستاني التركي وواصلت دخول

الأراضي العراقية في عام ١٩٩٦ وفي ايلول من العام نفسه قامت القوات العراقية بدخول المنطقة الشمالية وتعرضت لضربات جوية امريكية في ٣ و ٤ ايلول وبعد ذلك طالبت تركيا باقامة منطقة عازلة في شمال العراق لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي . وقد رفض العراق اقامة هذه المنطقة في شماله وعدها تدخلا واسع النطاق في شؤونه الداخلية وانتهاكا لسيادته وعدت الحكومة العراقية عزم تركيا انشاء هذه المنطقة نوعا من انواع الضغط الذي تمارسه الحكومة الامريكية عليها عبر تركيا وهاجمت الحكومة العراقية نجم الدين اربكان مؤكدة انها لم تف بوعودها لانهاء التعاون مع الولايات المتحدة فضلا عن انها لاتزال تقدم المساعدة الجوية للدول الاجنبية فوق العراق .وقد اتسم موقف حكومة نجم الدين اربكان بالغموض وعدم الوضوح إزاء مسألة المنطقة الامنية في شمال العراق ، اذ أرسل وفدا من الحكومة التركية الى العراق يعرب فيه عن الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين وأكد نجم الدين اربكان خلال زيارته للقاهرة في ٤/ تشرين الاول/١٩٩٦ : ((أهمية الحفاظ على السلامة الاقليمية للعراق واحترام سيادته ووحدته)) .**وبدلا من ان تتخذ حكومة اربكان خطوات** حقيقية لتطوير علاقاتها مع العراق عملت على انهاء مهمة قوات المطرقة في ١٤ / تشرين **الثاني** / ١٩٩٦ لحماية اكراد العراق ومراقبة منطقة الحظر الجوي ووافقت على ان تحل محل هذه القوات (قوة مراقبة جوية) لمراقبة هذه المنطقة والتاكد من تنفيذ قرارات الامم **المتحدة ووافق البرلمان التركي على ذلك في** ٢٤ / تشرين الثاني /١٩٩٦ **واستمر التدخل** التركي في شمال العراق اذ قامت القوات التركية بغزو اراضي العراق في عام ١٩٩٧ ونددت الحكومة العراقيةبذلك وعدته تدخلا في الشؤون الداخلية وان تركيا تسعى لالحاق الاذى **بالعراق** (٣٩) . واستمرت التدخلات التركية في شمال العراق حتى عام ٢٠٠٣ قبيل سقوط **نظام صدام** .

وتأسيسا على ماتقدم فان تركيا حاولت أضعاف العراق وخلق حالة من عدم الاستقرار السياسي فيه وتعريض امنه للخطر الخارجي بدلا من ان تستغل القضية الكردية لصالح تطوير علاقاتها مع العراق قبل سقوط النظام وكما ان تركيا أسهمت في تقويض نفوذ الحكومة العراقية في المنطقة الشمالية ، و عرضت العراق للخطر الخارجي من خلال تدخلاتها المستمرة في الشمال وتعاونها مع الولايات المتحدة لخلق حالة من التدهور داخل العراق وذلك عن طريق التعاون مع الولايات المتحدة للضغط على حكومة بغداد آنذاك من خلال الوجود الامريكي الغربي داخل اراضيها لمراقبة التحركات العراقية .**وبذلك تشكلت سابقة في علاقات** الدولتين من أهم مظاهرها قيام الأتراك بغزو الشمال العراقي تحت ذرائع وحجج واهية ، وربما أحتمال تكرارها كلما أحست تركيا بضعف العراق.

٣ – مسألة كركوك والموصل :-

لقد اظهر الاتراك بعد عام ١٩٩١ اطماعهم الاقليمية في منطقة كركوك والموصل ونشطت تركيا بالقيام بحملة دعائية واسعة لاستغلال تطور الاوضاع تجاه استعادة الموصل - كركوك التي ماتزال تعدها تركيا جزء من اراضيها على الرغم من ان معاهدة حزيران ١٩٢٦ بين (**العراق** - تركيا - بريطانيا) قد صححت المسألة نهائيا واعترفت بالحدود الحالية للعراق كون الموصل وكركوك جزء من الاراضي العراقية (٤٠) . ولم تكن الاوساط الرسمية التركية بعيدة عن هذا الاتجاه وخير معبر عن ذلك الخريطة التي قدمها الرئيس التركي توركت اوزال التي تقضي تقسيم العراق الى ثلاث دويلات (عربية - كردية - تركمانية) **في اتحاد** فدرالي واستخدامه بعد مدة وجيزة عبارة الشعوب العراقية وقام اوزال بجمع واعداد الوثائق الخاصة بالمدة التاريخية التي شهدت النـزاع بين تركيا والعراق حول الموصل (٤١) . **وكما** اكد الرئيس التركي توركت اوزال بعد حرب الخليج الثانية لعدد من الصحفيين((**أن على الغرب** ان لاينسى دور تركيا فنحن من نحكم هذه المنطقة لسنوات طويلة ومن حقنا اليوم ان تكون لنا حصة عظيمة)) ومن خلال حديث اوزال ادرك العديد من المحللين انه يسعى لضم

اجزاء من الاراضي العراقية (٤٢) .ومن الامور المهمة التي تؤكد اطماع تركيا في الموصل وكركوك هو ما نشر في كتاب عام ١٩٩٤ اصدرته رئاسة الوزراء التركية وانجزته المديرية العامة للدولة رقم (١١) **بعنوان** (المعلومات الارشيفية المتعلقة بالموصل **وكركوك**) ويعد هذا الكتاب دليلا واضحا على الاطماح التركية في المنطقة (٤٣). **أما** الرئيس التركي سليمان ديمريل فقد اكد بعد تسلمه رئاسة الجمهورية التركية : ((ان اقليم الموصل لم يترك للعراق بموجب معاهدة لوزان وأضاف" لقد ابلغنا الامريكيين لكن هذا المشروع لم يقر على الصعيد السياسي ") (٤٤). أما العراق فقد اكد انه سيعارض بجميع الوسائل تغير حدوده مع تركيا ويحذر تركيا من القيام باي خطوة منفردة من شأنها المساس بالحدود الوطنية كما استدعت وزارة الخارجية العراقية القائم بالاعمال التركي والذي أوضح بان الكلمة التي ادلى بها الرئيس التركي ديمريل كانت على النحو التالي : ((ان الحدود العراقية - التركية غير صحيحة ... ولكن تسوية هذه المشكلة ليست موضوع بحث في هذه اللحظة)) (٤٥) .

ولاشك ان دخول القوات التركية الأراضي العراقية قد يرتبط بالمخزون النفطي الكبير في الموصل وكركوك ولعل مايؤكد ذلك قول الرئيس التركي سليمان دمريل لرؤساء تحرير الصحف التركية في ٢ / آيار / ١٩٩٥ : ((ان حدود تركيا مع العراق هي خط النفط لقد حددها علماء الجيولوجيا ولم يتضمنها الميثاق الوطني)) (٤٦)

الفصل الثاني
تركيا مابين حرب الخليج الثالثة عام ٢٠٠٣ ومستقبل العلاقات مع العراق.

وقفت تركيا في علاقاتها مع العراق موقفا سلبيا على طول امتداد الفترة الممتدة بعد حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ وقد تضررت اقتصاديا من جراء الحصار الاقتصادي المفروض على العراق ورفض تركيا تدفق النفط بشكل طبيعي عبر اراضيها بسبب الضغوط الامريكية والقرارات الصادرة من الامم المتحدة ضد العراق، وعندما بدات الادارة الامريكية في صيف ٢٠٠٢ بتحريك المسألة العراقية في اتجاه تشكيل مناخ ضاغط لشن حرب لاسقاط النظام العراقي فقد زار ولفوويتز مساعد وزير الدفاع الامريكي تركيا في تموز ٢٠٠٢ طالبا منها المشاركة في الحرب وفتح جبهة شمالية ضد العراق آخذا بعين الاعتبار هواجس تركيا التي رد عليها كما يلي (٤٧) .

- ستحافظ أمريكا على وحدة العراق .
- وستعارض أقامة دولة كردية مستقلة .
- وستساعد تركيا أقتصاديا .
- تراعي الولايات المتحدة الوضع الخاص للتركمان .
- ستضمن استمرار مساعدات صندوق النقد الدولي لتركيا .

وزار ولفوويتز تركيا مرة ثانية في كانون الاول ٢٠٠٢ **وحددت واشنطن بصورة** واضحة ماذا تريد من تركيا (٤٨) : -

- فتح اراضيها وتمركز للقوات الامريكية فيها.
- مشاركة تركيا في الحرب .
- فتح جبهة شمالية ضد النظام العراقي مقابل مكاسب اقتصادية وسياسية .

وكانت الولايات المتحدة تريد من تركيا ان ترد سريعا على مطاليبها الا ان تركيا كانت تسعى لمنع نشوب الحرب وتغيير المعادلة الاقليمية والسعي للتدرج للتعاون مع الادارة الامريكية تجاه العراق .

واتخذت جهود تركيا لمنع نشوب الحرب اشكالا متعددة (٤٩) : -

- عدم التحرك الا ضمن الشرعية الدولية وكما تنص على ذلك المادة ٩٢ من الدستور التركي .
- سعي تركيا للتعاون والتنسيق الاقليمي مع دول الجوار الجغرافي للعراق لمنع نشوب الحرب .
- امتناع تركيا عن المشاركة في الحرب .
- سعي تركيا لدى بغداد لأقناع القيادة العراقية بالتنحي عن السلطة ونزع فتيل الحرب .

واتخذ البرلمان التركي قرارا بعدم المشاركة في الحرب او وجود قوات اجنبية متمركزة على اراضيه وعندما بدأت الحرب الامريكية - البريطانية لأسقاط النظام في ٢٠ / اذار / ٢٠٠٣ رفضت الحكومة التركية السماح للقوات الامريكية بالنـزول في اراضيها او فتح جبهة شمالية وذلك لان تركيا كانت تدرك ان اي تدخل عسكري امريكي عن طريق تركيا سيؤدي الى الحاق ضرر بالعلاقات التركية - العربية الاسلامية وسيسيء لصورة تركيا اقليميا ودوليا فضلا عن ذلك فان تركيا لم تحصل على ضمانات كافية بشأن مستقبل الاكراد ، والتعامل الامريكي مع تركيا من وجهة نظر استعلائية وكما ان تركيا كانت ترى في الحرب على انها غير شرعية وان المشاركة فيها هي انتهاك للمادة ٩٢ من الدستور التركي (٥٠) . وقد ادى الموقف التركي هذا من الحرب على العراق الى خسارة اقتصادية كبيرة كان يمكن ان تستفاد منها تركيا من الولايات المتحدة والتي قررت تحسين الاقتصاد التركي من خلال تقديم هبة ب ٦ مليارات دولار فضلا عن ٢٤ مليار يورو قروضا ميسرة كما ان تركيا خسرت سياسيا لانها وضعت خارج المعادلة العراقية ولاسيما في ما يتعلق بالوضع في شمال العراق وأمكانية قيام دولة كردية (٥١) .

وعلى الرغم من الموقف السلبي الذي اتخذته تركيا في علاقاتها مع الولايات المتحدة ، الا ان الاخيرة لاتزال تدرك اهمية تركيا في المنطقة ولاسيما بعد احتلال العراق وذلك من خلال (٥٢) :-

- تأزم وضع القوات الامريكية في العراق بعد اشتداد الهجمات عليها وتكبدها خسائر كبيرة في النواحي المادية والبشرية .
- مقاومة الارهاب غير ممكنة من خلال عزل تركيا .
- المصالح البعيدة المدى للولايات المتحدة مع تركيا .

وبذلك فان تركيا تسعى لاستمرار توثيق علاقاتها الستراتيجية مع الولايات المتحدة بشان العراق اذ يؤكد وزير الخارجية التركي عبد الله غول : ((ان نجاح امريكا في العراق هو بالتاكيد في مصلحة تركيا وعكس ذلك يعني الفوضى لذلك يجب ان تقوم بالتعاون مع الولايات المتحدة في العراق والمشاركة في تقويم الاستقرار وهو فرصة لتركيا)) (٥٣) .

ومع انتهاء الحرب واقامة مجلس الحكم العراقي سعت تركيا لاقامة علاقات مع العراق وذلك للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع العراق ولاستمرار تدفق النفط اليها عبر كركوك ، وكما شاركت تركيا في المؤتمرات المتعددة التي عقدت بشان العراق لاسيما الاقليمية والتي تتعلق بدول الجوار العراقي والتي كانت تؤكد في جميع المؤتمرات على اهمية الحفاظ على وحدة العراق واستقراره ومنع تسلل ارهابيين عبر اراضيها

كما انها استقبلت عددا كبيرا من المسؤولين العراقيين الذين زاروا تركيا بعد سقوط النظام العراقي في نيسان ٢٠٠٣ منذ قيام مجلس الحكم مرورا بالحكومة المؤقتة والانتقالية ومن ثم الدائمة وذلك من اجل تطوير وتعزيز العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بين البلدين الجارين .

ومما لاشك فيه أرى ان العلاقات العراقية - التركية ربما ستتطور بشكل كبير مستقبلا لاسيما بعد رفض تركيا المشاركة في الحرب وهذا الموقف يحسب لتركيا عراقيا وعربيا ولاسيما بعد استقرار العراق سياسيا وامنيا ، وترى تركيا في تعزيز علاقاتها مستقبلا مع العراق انه سيجعلها تستفاد اقتصاديا وذلك من خلال التجارة بين البلدين فضلا عن امكانية المشاركة المستقبلية للشركات التركية في اعادة البنية التحتية في الاقتصاد والامن اذ اكدت تركيا رغبتها في تدريس وحدات من الجيش والشرطة العراقية ، كما ان تركيا تسعى الى استقرار العراق وقيام حكومة مركزية فهي ترى ضرورة سيطرة الحكومة العراقية المستقبلية على مفاصل الدولة ، كما انها تخشى من ان قيام دولة كردية في شمال العراق يؤدي الى حدوث نزعة انفصالية كردية في داخل الدولة التركية وهو امر لاتستطيع النخب السياسية والعسكرية التركية التساهل فيه ، كما انها ترى ضرورة منع الاكراد من السيطرة على نفط كركوك وذلك لتحجيم تطلعاتهم القومية وعدم اعتمادهم على نفط كركوك في بناء اقتصادهم وبالتالي ارى ان العلاقات العراقية - التركية ستتطور في المستقبل المنظور لحاجة العراق لتركيا ولخبراتها في كافة المجالات لما يعانيه العراق من تدمير لبنيته التحتية واقتصاده ، ويحتاج لها كقوة سياسيةوامنية دافعة لاستقراره في المرحلة المقبلة .

أهداف الحشد العسكري التركي على الحدود العراقية

تواجه تركيا منذ عدة عقود من السنين حزب العمال الكردستاني التركي (PKK) في جنوب شرقي البلاد على الحدود مع العراق ، وقد هددت عدة مرات بمهاجمة قواعده ، غير أن العراق والولايات المتحدة الأمريكية عارضتا أية عملية عسكرية تركية في المنطقة التي تسكنها أغلبية كردية متحالفة مع الولايات المتحدة . وقبل الحديث عن أهداف الحشد العسكري التركي لابد من الأشارة الى أن الأسس الموضوعية للمشكلة تكمن فيما يأتي:-

- تهديدات تركية بشن حملة عسكرية من أجل تصفية حزب العمال الكردستاني الموجود في شمال العراق.
- تهديدات كردية عراقية بتصعيد التمرد الكردي داخل تركيا.
- منع الكونغرس الأمريكي من أتخاذ خطوات عملية لدعم الحقوق القومية للأقليات العرقية والدينية التركية.
- استثمار الموقف الأمريكي المضاد لأيران بسبب دعمه للمناهضين للوجود الأمريكي في العراق.

ويمكن بناء على ماتقدم أن نحدد أهداف الحشد العسكري التركي بما يأتي:-

- تصفية القواعد والبنى التحتية العسكرية لمليشيا حزب العمال الكردستاني، وبقية الفصائل الكردية المؤيدة لمنح الحقوق القومية لأكراد تركيا.
- أضعاف النفوذ الأقتصادي والسياسي للقوى والفصائل الكردية العراقية.
- تشتيت التمركز الديمغرافي الكردي، وذلك لأن أقليم كردستان العراقي ، أصبح قاعدة لتمركز الحركات الكردية الموجودة في تركيا والعراق وأيران ، وأصبح يشكل ملاذا آمنا للحركات الأنفصالية الكردية التي أخذت تستخدم الأقليم كمؤخرة للتدريب والأسناد ومنطلقا لتنفيذ الهجمات.

- أقامة منطقة عازلة(Buffer Zone) تركية على غرار المنطقة العازلة التي سبق وأن أقامتها أسرائيل في جنوب لبنان ، وعلى النحو الذي يؤدي الى منع عناصر PKK من التسلل عبر الحدود الى تركيا .
- احباط أي مخطط لتنظيم القاعدة الهادف الى اقامة تنظيم لها في كردستان وتركيا ، أذ تشير المعلومات الى وجود ٣٠٠ عنصر يقومون بالتهيئة لهذا العمل .
- وهناك تفسير يقول بأن الحشد العسكري التركي هدفه تنفيذ عملية أمنية بالوكالة للتأثير على أتجاه التطورات السياسية الجارية حاليا في داخل تركيا

أن احتمالات قيام تركيا بتنفيذ عمل عسكري داخل الأراضي العراقية تبقى عالية ،اذ أنها ربما تهدف الى مايأتي من وراء مثل هذا العمل:-

- أضعاف حكومة اقليم كردستان العراقية بأظهارها بمظهر العاجز عن الدفاع عن الأقليم .
- أعطاء رسالة قوية لدول العالم والأطراف الداعمة للحركات الكردية أو المتعاطفين معها بأن تركيا موجودة ولن تسمح بقيام أي كيان كردي مستقل أو حتى متمتع ولو بأستقلال نسبي في الأدارة الذاتية .
- أقناع الحركات الكردية بأن المشروع الأنفصالي الكردي يظل طريقا مسدودا مهما غلت التضحيات التركية.
- أقناع الأدارة الأمريكية والحكومة الأسرائيلية بأن دعم الحركات الكردية من أجل أضعاف البلدان العربية والأسلامية أمرغيرمجد ، وذلك لأن تركيا مهما كانت وثيقة الصلة بهما ، فأنه غير مستعدة للتنازل عن موقفها الواضح من المسألة الكردية .
- أحباط ضم منطقة كركوك العراقية الى أقليم كردستان العراق .
- أضعاف الضغوط الكردية داخل البرلمان العراقي والحكومة العراقية الحالية ، والتي تهدف الى تمرير قانون توزيع عائدات النفط والغاز العراقي.
- القضاء على كل البنى التحتية العسكرية والأمنية للفصائل الكردية المسلحة.
- أقامة منطقة عازلة شمال العراق بحيث يكون الوجود العسكري التركي مستمرا بشكل دائم فيها.
- تحريك موضوع ضم تركيا الى الأتحاد الأوربي أذ فشلت تركيا في هذا الملف لذا فأن القيام بهذا العمل قد يؤدي الى الحصول على موقف أوربي أكثر تطمينا للأتراك .

أن أهم المعضلات التي تواجه الأتراك يمكن أجمالها بما يأتي :-

- الخوف من الأضرار المتزايدة لملف الأنضمام للأتحاد الأوربي .
- تخلي حزب العمال الكردستاني عن أتفاقية وقف أطلاق النار المعقودة في تشرين الثاني ٢٠٠٦.
- تحذير الحكومة العراقية وحكومة أقليم كردستان للأتراك بأن العراق وعملا بمبدأ المعاملة بالمثل سوف يتدخل في كردستان التركية .
- عدم أيفاء ايران بالألتزام بمواقفها المعلنة ضد حزب العمال الكردستاني.

ان أهم السيناريوهات المحتملة لمقاومة الغزو التركي من قبل أكراد العراق تتدرج في الآتي:-

- القتال ضد القوات التركية وهذا سيؤدي الى خسارة PKK لقدرتها العسكرية والسياسية
- التخلي عن PKK وهذا ماتريده أمريكا لكنه سيؤدي الى أنشقاقات داخل الحركات الكردية حيث :-

- سيؤدي الى أنضمام أعداد من أعضاء الحزبين.
- قيام حزب بيجاك الكردي الأيراني بالقتال الى جانب حزب العمال الكردستاني .
- ضعف الوزن السياسي للزعيمين مسعود وجلال داخل الأقليم وخارجه.
- توتر العلاقات الأمريكية الكردية الأسرائيلية ، وتصاعد شعبية الأحزاب الأسلامية

نستنتج مما تقدم أن التحشد التركي على الحدود العراقية ليس سببه وجود معسكرات لقوات حزب العمال الكردستاني التركي ، لكن وجود هذا الحزب في العراق هو بمثابة مسمار جحا تستخدمه تركيا ذريعة لأحتلال شمال العراق وتحقيق من الأهداف .

لقد عملت وسائل الأعلام الدولية على تجميل النظام التركي وتأريخه وأتاتورك والقيادات التركية الحالية والتأريخية، فقد أظهرت هذه الوسائل بأنه لانظام في العالم يطبق الديمقراطية ويحمي حقوق الأنسان ، وأسلامي وعلماني متطور غير الدولة التركية ، فأن أراد العرب نظاما أسلاميا سيجدونه في تركيا ، وأن أرادوا نظاما علمانيا سيجدونه فيها أيضا ، فلكل من يشتهي سيجد ضالته . والنظام الحالي يقوم على مبدئين أسلامي المظهر ،وعلماني الجوهر، ففي الداخل يظهر بأنه نظام علماني ليس دينيا وأمام العرب بأنه أسلامي ، وفي حالة الأنسحاب الأمريكي فأنهم سمثلون الدرع الواقي من تدخل أيراني لملئ الفراغكما صرح بذلك السيد أحمدي نجاد الرئيس الأيراني . وقد توغل الأتراك منذ عام ١٩٩١ عدة مرات وكانت قوات الحزبين الكرديين يساعدان الأتراك في مواجهة حزب العمال ،ولكنهما في الوقت الحاضر لايوافقان ، فلماذا كان الأكراد يوافقون سابقا والآن يرفضون.

الأستنتاجات :

من خلال دراستنا للعلاقات العراقية - التركية الواقع والمستقبل تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات :-

- ان العلاقات العراقية - التركية تميزت بشكل كبير في العهد الملكي وتوج ذلك بعقد الحلف العراقي التركي عام ١٩٥٥ فضلا عن ان تركيا رفضت تغيير النظام الملكي في العراق وارادت التدخل بعد قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨ لولا تدخل الاتحاد السوفيتي آنذاك .
- تطورت العلاقات العراقية - التركية على جميع الاصعدة ولاسيما في السبعينات والثمانينات من القرن المنصرم إذ عدت تركيا العراق أهم شريك اقتصادي ، لاسيما وان معظم النفط العراقي كان يمر عبر الحدود العراقية التركية من خلال الأنابيب ووصل تدفق النفط العراقي عبر تركيا الى حوالي ١،٥ مليون برميل يوميا كما ان التبادل التجاري أزدهر خلال هذه الفترة بين البلدين .
- تم توقيع اتفاقية في عام ١٩٨٤ لمطاردة (المتمردين) الاكراد بين البلدين وذلك مايعزز الامن على حدودهما المشتركة .
- حدث توتر في العلاقات العراقية - التركية بعد عام ١٩٩٠ عندما قامت تركيا بوقف ضخ النفط العراقي عبر الانابيب المارة في أراضيها وطبقت جميع القرارات الدولية الصادرة ضد العراق وذلك ما ألحق ضررا اقتصاديا بالعراق وتركيا .
- المشاركة الفاعلة مع قوات التحالف من خلال السماح للقوات الامريكية والمتحالفة معها من الانطلاق من اراضيها لتوجيه ضربات عسكرية للعراق

في عام ١٩٩١ وذلك ماعد خروجا عن المنطلقات النظرية للسياسة الخارجية التركية

- التدخل في الشؤون العراقية وذلك من خلال خرق المنطقة الشمالية العراقية خلال المدة الممتدة من عام ١٩٩١ الى سقوط النظام بحجة مطاردة حزب العمل الكردستاني (p.k.k) ومحاولة أقامة مناطق آمنة في داخل الحدود العراقية وذلك ما عده العراق تدخلا في الشؤون الداخلية العراقية .
- السماح لقوات التحالف بأقامة مناطق آمنه للاكراد في شمال العراق ومن ثم سمحت لهذه القوات للأقامة في أراضيها لمراقبة التحركات العراقية ومنعها من الدخول الى المنطقة الشمالية .
- عملت تركيا على تنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول وأقامة المشاريع المائية عليه مستغلة الوضع الذي يمر به العراق بعد عام ١٩٩١ مما ادى الى خفض المياه المتدفقة اليه وذلك ما يؤثر على اقتصاده لاسيما وانه كان يمر بظروف اقتصادية صعبة في ظل الحصار الاقتصادي الذي كان مفروضا عليه .
- لعبت تركيا دورا ايجابيا وذلك يحسب لها عندما رفضت للقوات الامريكية النزول في اراضيها والمشاركة في احتلال العراق على الرغم من الضغوط الامريكية عليها ، وذلك ادراكا منها بان ميزانها الاقتصادي يتدهور كثيرا بتدهور علاقاتها مع العراق او بتدهور اوضاع العراق الداخلية.
- أرى ان العلاقات العراقية - التركية مستقبلا ستتطور في حالة استقرار العراق وستعود الى سابق عهدها على جميع المستويات لاسيما وان تركيا تسعى لاستقرار العراق خوفا من استقلال الاكراد وسيطرتهم على مدينة كركوك وبالتالي هي تسعى لاقامة حكومة مركزية قوية في العراق تسيطر على جميع البلاد وذلك من أجل تحقيق مصالحها المشتركة مع العراق بعيدا عن الضغوط الامريكية عليها ، لاسيما وأن الدستور العراقي يرفض تواجد المنظمات والمكاتب التي تمارس نشاطا عسكريا أو سياسيا الغرض منه زعزعة أمن أية دولة في العالم وعلى الأخص دول الجوار ، كما أن إرساء العلاقات بين البلدين على شبكة واسعة من المصالح سيؤدي إلى تصعيد وتائر التعاون بينهما.

المصادر والهوامش :

- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية في كتاب تركيا المعاصرة ، جامعة الموصل ، ١٩٨٨ ، ص ٢٢٤ .
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية - التركية ١٩٣٢ - ١٩٥٨ ، جامعة الموصل ١٩٨٦ ، ص ٢٧ – ٢٨ .
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، مصدر سا بق ، ً ٢٢٤.
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، العلاقات العراقية - التركية ، مصدر سابق ، ص ١٤٠ - ١٤٥ .

- عبد العزيز رفاعي وعبد العال ابراهيم ، دراسات عن الشرق الاوسط ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، د .ت ، ١٤٦ .
- محمد حسنين هيكل ، عبد الناصر والعالم ، بيروت ١٩٧٢ ، ٥٤ - ٦٤ .
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، علاقات تركيا الخارجية ، ص ٢٢٥ .
- المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
- المصدر نفسه ، ص ٢٢٧ .
- المصدر نفسه ، ص ٢٢٨ .
- خليل ابراهيم الناصري ، السياسة الخارجية إزاء الشرق الاوسط للمدة الواقعة ١٩٤٥ - ١٩٩١ ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم السياسية جامعة بغداد ، ١٩٩٥ ، ص ٩٧ .
- هدى شاكر معروف ، الموقف التركي من أزمة الخليج ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد (٤٦ – ٤٧) كانون الثاني ١٩٩٥ ، ص ٥٦
- خليل ابراهيم الناصري ، مصدر سابق ، ص ٢٢٠ – ٢٠١ .
- فيروز احمد ، صنع تركيا الحديثة ، ترجمة د .سلمان داود الواسطي و د . حمدي حميد ، بيت الحكمة ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٥ .
- نبيل عبد الفتاح ، العرب من النظام العربي الى النظام الشرق أوسطي ، السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (١١١) ، ١٩٩٣ ، ص ٦٠
- صموئيل هنتنغون ، صدام الحضارات ، ترجمة طلعت الشايب ، ١٩٩٧ ، ص ٢٣٧ .
- نبيل عبد الفتاح ، مصدر سابق ، ص ٦٠
- فليب روبنس ، تركيا والشرق الاوسط ، ترجمة ميخائيل نجم خوري ، دار قرطبة للنشر والترجمة ، ١٩٩٣ ، ص ٨٤ .
- احمد سلمان محمد ، دور تركيا في الاستراتيجية الامريكية تجاه الوطن العربي ، اطروحة دكتوراه ، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية الجامعة المستنصرية ، ٢٠٠٥ ، ص ١١١ .
- خليل ابراهيم الناصري ، مصدر سلبق ، ص ٢٠٦ .
- عبد الحميد الجوهري ، الخليج العربي وعدوان الحلفاء على العراق ، دار الحرية للطباعة ، بغداد ، ١٩٩٤ ، ٧٤ .
- خليل ابراهيم الناصري ، ص ٢٠٧ .
- فكرت نامق العاني ، الخلاف المائي التركي - العراقي - السوري أبعاده وآفاقه المستقبلية ، مجلة أم المعارك ، بغداد ، العدد (١٥) ، صيف ١٩٩٨ ، ص ١٩ .
- المصدر نفسه ، ص ٢٠ .
- جلال عبد الله معوض ، تركيا والامن القومي العربي (السياسة المائية والاقليات) ، المستقبل العربي ، بيروت ، العدد (١٦٠) ، ١٩٩٢ ، ص ٩٧ – ٩٨ .
- rahmi ganduz , Turkey Informs Arab countries on water , . january 1990 , p I 2
- هيثم الكيلاني ، تركيا والعرب (دراسة في العلاقات العربية ، العدد (٦) ، ١٩٩٦ ، ص ٧٠ .
- المصدر نفسه ، ص ٧١ .
- وزارة الخارجية التركية ، قضايا المياه بين سوريا والعراق وتركيا ، انقره ، آيار

١٩٩٧ ، ص ١٩ – ٢٠ .

- احمدسلمان محمد ، مصدرسابق ، ص ١٢٠ .
- ابراهيم خليل احمد ، تركيا بين حزبي العمال الكردستاني وقوات المطرقة في كتاب القضية الكردية وتأثيرها على دول الجوار ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ١٩٩٤ ، ١٤٣ .
- تركيا والامن القومي العربي ، مصدر سابق ، ص ١٤٦ .
- احمد نوري النعيمي ، تركيا والقوة المسماة بالمطرقة المتأهبة ، مجلة العلوم السياسية ، بغداد ، العدد (٢١) ، ١٩٩٨ ، ص ٤٩ .
- احمدسلمان محمد ، مصدرسابق ، ص ١٤٦ .
- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية - التركية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٨ ، ص ٤٩ .
- خليل أبراهيم العلاف ، فكرة المنطقة الامنية العازلة على الحدود العراقية ومخاطرها على الامن الوطني ، اوراق تركية ، مركز الدراسات التركية ، جامعة الموصل ، ٢٠٠٠ ، ص ٧ .
- المصدر نفسه ، ص ٧ .
- جلال عبد الله معوض ، صناعة القرار في تركيا ، مصدر سلبق ، ص ١٦٤
- المصدر نفسه ، ص ١٧١ .
- محمد نور الدين ، تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات) ، رياض الريس للكتب والنشر ، بيروت ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٤
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، مكامن العداء ونقاط التفاهم في كتاب قبيس عبد الفتاح ، العلاقات العراقية التركية الواق وآفاق المستقبل ، جامعة الموصل ، ١٩٩٩ ، ص ٤٢ .
- خليل ابراهيم العلاف ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، أوراق تركية ، جامعة الموصل العدد (١٨) ربيع ٢٠٠٢ ، ص ٣ .
- عوني عبد الرحمن السبعاوي ، مكامن العدلء ونقاط التفاهم ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .
- خليل ابراهيم العلاف ، دور تركيا في تحقيق الامن الاقليمي ، مصدر سابق ، ص ٥ .
- المصدر نفسه ، ص ٥ .
- المصدر نفسه ، ص ٧ .
- محمد نور الدين ، النتائج والتداعيات تركيا في كتاب احتلال العراق وتداعياته عربيا واقليميا ودوليا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ٢٠٩ .
- المصدر نفسه ، ص ٤١٠ .
- المصدر نفسه ، ص ٤١١ .
- المصدر نفسه ، ص ٤١٦ .
- محمد نور الدين ، لماذا رفض البرلمان فتح جبهة شمالية ولماذا ق يعود عن رفضه ، صحيفة الشرق القطرية ، ٩ آذار ٢٠٠٣ .
- الشبكة الدولية للمعلومات الانترنيت http \\ www.azzaman. com .
- المصدر نفسه .

ملخص بحث

السياسة الخارجية التركية تجاه تجربة العراق الجديد

أ.م.د.عزيز جبر شيال

م.م.زينب عبد

كلية العلوم السياسية/ الجامعة المستنصرية

بعد ان امسى الاحتلال الامريكي للعراق امراً واقعاً منذ منتصف عام (٢٠٠٣)، وتوضح ان الامريكيين قد يتمركزون في هذا البلد ليس لغرض محدود ومعلن، بل انهم سيستمرون في ذلك لسنوات طويلة قبل ان يستتب في ربوعه الامن، وتستقر في "بغداد" حكومة تتحالف مع "واشنطن" استراتيجياً، فأن "تركيا" لربما ايقنت ان وجود هذا الحجم الهائل من القوات المسلحة الامريكية على مقربة منها قد غيرت الموازين في منطقة "الشرق الاوسط" برمتها، وبعد ان ظلت المواقف مستقرة نسبياً طيلة النصف الثاني من القرن العشرين، وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بـ "انقرة" التي كانت مرتبطة مع " واشنطن" بوشائج استراتيجية عليا عديدة، يأتي كونها عضواً في حلف "NATO" بالمقدمة منها. وقد يكون من اهم الاثار التي ترتبت على "تركيا" من جراء الوجود الامريكي في العراق، هو الانخفاض النسبي لقيمتها الاستراتيجية العسكرية العليا، اذ لم يعد الامريكيون بتلك الحاجة الملحة الى القواعد العسكرية/ الجوية مثلما كان عليه الحال منذ اواسط القرن الماضي، وسوف لا تمثل تلك القوة الاقليمية الكبرى في المنطقة ما دامت الولايات المتحدة الامريكية قد تواجدت بثقل في قلب "الشرق الاوسط، لذلك فأن "تركيا" مضطرة الى مجاراة السياسة الامريكية كي تواصل تسليح وتجهيز القوات المسلحة التركية الضخمة. وتشكل القضيتان الكردية والتركمانية في العراق موضوعين خطيرين في نظر القادة الاتراك، ولكن ثمة اسباب موضوعية عديدة تحول بين اندفاع "انقرة" للتدخل الحقيقي لحسمهما، وفقاً لما تعلنه حيالهما من خطوات مزمعة، والتي لا يعدو كونها الا لكسب اعلامي وللاستهلاك الداخلي.

اما الاثار الاخرى ذات الاهمية الادنى، فقد تكمن في محاولات "تركيا" الحثيثة لادامة الحياة في انبوب النفط العراقي الممتد عبر اراضيها، وتحكمها المزمع في مياه نهري "دجلة والفرات" النابعة من بقاعها، لما لذلك من تأثير خطير على عموم العراق، فضلاً عن احتمالات انضمامها الى "الوحدة الاوربية" وما قد يترتب على ذلك من سلبيات ازاء علاقاتها القائمة مع الولايات لمتحدة، ناهيك عن تعاونها الاستراتيجي مع (اسرائيل) والقائم منذ عام (١٩٩٦)، كما هو

معروف.

ان "الجمهورية التركية"، التي لربما كانت تتمنى زوال النظام العراقي السابق لاسباب عديدة، وقد تعاونت فعلاً مع الولايات المتحدة لاضعافه من خلال تصرفاتها المثبتة منذ غزوه "الكويت" عام (١٩٩٠)، فأنها في الوقت ذاته، لم تكن لتتمنى ان تتجاور مع قوات مسلحة امريكية برية وجوية هائلة، كي تفقدها او تحد عليها الكثير من الايجابيات الاستراتيجية التي تمتعت بها ضمن واقعها الجيوبوليتيكي بأكثر من منحى في نظر "واشنطن" وغيرها، وانها قد تعاني من اوجه متعددة من الاحتلال الامريكي للعراق في المستقبل المنظور في اقل تقدير.

تحتوي سياسة تركيا الجديدة تجاه العراق على عناصر دفاعية وأخرى توسعية، وهي دفاعية بقدر ما أنها لا تزال تبنى على أساس برنامج لاحتواء القومية الكردية. وقد كان هذا دائماً موضع قلق أنقرة الأول، بصورة يرجع تاريخها إلى ١٩٢٦ تقريباً عندما وافقت تركيا على اندماج الموصل في العراق. وهي أيضاً سياسة توسعية في أنها تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من التأثير التركي في جميع أنحاء المنطقة والعراق بشكل خاص، مع التطلّع إلى كسب أوضاع تتناسب مع ظروف يعتقد الأتراك أنهم يستحقونها.ولأنّ مستقبل العراق سيكون له قدر هائل من التأثير على كيفية تطور هذه المنطقة، تظلّ تركيا على إدراك بأنّ لها مصلحة في التأثير في هذا المستقبل. إنّ العراق الغني بالنفط هو مصدر للنفط والغاز وهو سوق للسلع المصنعة في تركيا .ويمكن أن يشكل انهيار مقترحات الإصلاح في المسألة الكردية في تركيا ذا آثار خطيرة جداً بالنسبة للعلاقات بين البلدين. وهناك بالفعل علامات واضحة على أنّ حزب العدالة والتنمية قد فقد الكثير من حماسته لمواصلة مبادرته الكردية المحلية، وعلى أقل تقدير إلى مرحلة ما بعد الانتخابات المقبلة المقرر إجراؤها في صيف ٢٠١١. وهذا من شأنه تفادي الحاجة لنزع حزب العمال الكردستاني سلاحه بنفسه، والأهم من ذلك أن هذا الوضع يمكن أن يؤدي إلى زيادة العنف في المناطق الكرديةفي تركيا ، إذ إن المنازعات التي قد تنشأ بين بغداد وأربيل اضافة الى المسألة المتعلقة بعملية تصدير النفط التي قد تضع أنقرة في وضع صعب. على سبيل المثال، إذا أصرّ الأكراد العراقيون على تصدير النفط والغاز عبر تركيا في حين كانت بغداد تفضل خيارات غير تركية، فإن تركيا ستكون أكثر إيجابية في انحيازها إلى أربيل أكثر من بغداد. ومن شأن ذلك أن يشكل ورطة محرجة بالنسبة لأنقرة، وهي التي ظلّت من دعاة كون المركز في العراق أقوى من الأقاليم. وبصفة عامة فإن عدم الاستقرار في العراق من المرجح أن ينعكس سلباً على العلاقات التركية-العراقية، وستسعى أنقرة لحماية نفسها من أيّ عنف، وخاصة بسبب التنوّع الطائفي النابع من حدودها الجنوبية

يرز التحو ّل في المواقف التركيّة تجاه العراق أيضاً في رؤية السياسة الخارجية الجديدة لحزب العدالة والتنمية. فقد جاء الاخير إلى السلطة بهدف تنشيط السياسة الخارجية التركية التي كانت منكفئة إلى الداخل. وعمل الحزب على الاستفادة من الفراغ الناشئ عن حرب إدارة بوش في العراق، فبدأ في فرض نفسه كقو ّة إقليميّة، بصفته الوسيط في عدد من الصراعات. وفي إطار السياسة العامة التي وصل البعض إلى تسميتها "العثمانية الجديدة"، فقد كانت تركيا توسّع معالم نفوذها في المناطق التي كانت ذات يوم جزءاً من الإمبراطورية العثمانية. ولدى مهندس هذه السياسة الخارجية الجديدة، وزير الخارجية الحالي أحمد داود أوغلو، جدول أعمال أكثر طموحاً بكثير – وهو جعل تركيا قوة عالمية. على أن يكون ذلك من خلال الاستفادة من علاقات تركيا الثقافية والتاريخية وعضوية حلف شمال الاطلسي، والترشيح للاتحاد الأوروبي، وإحداث النمو الاقتصادي السريع.

ان مايربط تركيا بالشرق الأوسط عاملان أساسيان في العلاقات الدولية هما التاريخ والجغرافيا. تولي سياسة تركيا الخارجية اهتماماً خاصاً بهذه المنطقة وبكل خصائصها بدءاً بالنزاع الطويل وصولاً إلى ميادين التعاون في ما بينهما. وتأمل تركيا أن تُستبدل النزاعات في الشرق الأوسط بالتعاون والأسى بالخير وبالتعايش السلمي.وعلى حد قول وزير الخارجية التركي فقد قال (لقد وضعنا هذا الهدف نصب أعيننا وكنا نؤدي دورنا كاملاً على صعيد تقديم العون في كل المبادرات البنّاءة وإطلاق مبادراتنا الخاصة في المكان المناسب. فلا يعتبر ذلك بالنسبة إلى تركيا فرصة تقدّم لها الاعتبارات، بل سياسة قوية قائمة على الحاجة إلى العيش في جو ّ سلمي ومزدهر).
إن التغييّرات الجذرية في سياسة تركيا تجاه العراق لم تكن ممكنة من دون تطو ّرات مهمة في السياق المؤسّسي المحلي التركي. وكان ظهور ونجاح حزب العدالة والتنمية كطرف مناهض للسلطات الحاكمة قد أدّى إلى حد ما إلى تحضير الساحة لمواجهة بينه وبين الدولة. فالمؤسسة المدنية– العسكرية التركية تعلن دومًا عن خوفها من أسلمة المجتمع التركي، في حين ساعد أداء الحزب في قضايا الأمن القومي الساخنة على زيادة الضغط عليه أكثر فأكثر.

في واقع الأمر، قام حزب العدالة والتنمية بالقليل في السنوات الأولى من حكمه تجاه المسألة الكردية بالمعنى الواسع واتبع أساساً السياسة التقليدية التي تؤكد على الطبيعة الإرهابية لهذه المشكلة الداخلية وعدم شرعية حكومة إقليم كردستان. وكان هناك استثناءان فقط، أولهما مهمات تانر في شمال العراق وثانيهما خطاب عام ٢٠٠٥ الذي أطلقه أردوغان في مدينة ديار بكر، في

قلب جنوب شرق البلاد، حيث اعترف بأنّ الأكراد لم يعاملوا معاملة طيبة خلال تاريخ الجمهورية التركية كله. ومع ذلك، لم تكن هناك متابعة للخطاب، والتوقّعات التي أثارها تبخّرت في وقت قريب. وأردوغان في وقت لاحق بدأ يتخذ موقفاً معادياً من "حزب الديموقراطية والمجتمع في تركيا" المؤيد للأكراد، والذي يعتبر أهم العناصر التي تمثل الحالة القومية للمجتمع الكردي والذي يتقارب مع حزب العمال الكردستاني.

لقد كانت مسألة إصلاح العلاقات المدنية – العسكرية دائماً على رأس أولويات حزب العدالة والتنمية ولكن في إطار الاهتمامات المخفية وغير الظاهرة على جدول الأعمال اليومي. وكان الدافع لدى الحزب من السعي لعضوية الاتحاد الأوروبي هو حاجته للحدّ من صلاحيات الجيش الواسعة وحماية مستقبل الحزب من "الجنرالات الحشريين". وكان حلّ القضية الكردية هو أيضاً جزءاً من هذا البرنامج، لأن التمرّد قد مكّن الجيش من الحفاظ بصورة واضحة وحاسمة على دوره في المجتمع.

واعتمدت تركيا خمسة مبادئ أساسية على صعيد تطبيق سياستها الإقليمية. فالمبدأ الأول هو «الأمن للجميع». إن كنّا بحاجة إلى الأمن، فالآخرون بحاجة إليه أيضاً وإن كان الأمن مفيداً لبلد واحد، فهو كذلك بالنسبة إلى البلدان الأخرى أيضاً. يجب أن نحترم أمن الجميع وحريتهم. وينبغي ألا ننسى مسألة مهمّة مفادها أنه في حال شعر فاعل واحد في المنطقة بعدم الأمان، فلا يسع الآخرين أن يعيشوا بأمان. أما المبدأ الثاني فهو «الحوار السياسي الرفيع المستوى» الذي يفرض الالتزام مع الدول الفاعلة والفاعلين من غير الدول وتفادي الانحياز إلى أي من المجموعات المتنازعة. تتّبع تركيا في هذا الإطار سياسة إقليمية تشمل الجميع. ويجب أن نبقي قنواتنا مفتوحة مع الكلّ. والمبدأ الثالث هو الترابط الاقتصادي. فنحن بحاجة إلى أوثق ترابط اقتصادي ممكن بهدف التوصل وتأمين سلام مستدام. أما المبدأ الرابع فهو التعايش بين الثقافات المتعددة . فكل المدن الكبيرة في الشرق الأوسط مثل إسطنبول والقاهرة ودمشق وبغداد تملك وجوهاً متعدّدة الثقافات. ويعتبر التعايش بين الثقافات المتعددة شرطاً مسبقاً لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. فضلاً عن ذلك، في المرحلة التي سبقت أحداث الحادي عشر من أيلول (سبتمبر)، كان تعزيز الحوار بين الثقافات والحضارات المختلفة أهم محاولة لتعميق الروابط الثقافية والدينية على المستوى العالمي . في العموم، تركز الاهتمام التركي في المشهد العراقي حول تطور العملية السياسية، فهذه العملية حسب كانت في مصلحة الأكراد والشيعة ذوي الارتباط التاريخي بإيران، ولذلك رفضت أنقرة صيغة مجلس الحكم الانتقالي عام ٢٠٠٣ كونه قائما على أساس عرقي وطائفي. ومع ذلك،فأن هنالك ثمة مظاهر لتحسن العلاقة بين البلدين،

أهمها:

- اتفاقية زيادة نسبة المياه في نهر الفرات التي عقدت عام ٢٠٠٥.
- الانفتاح الاقتصادي العراقي على تركيا وزيادة التعامل مع الشركات التركية.
- إعادة تشغيل أنبوب نقل النفط العراقي التركي.
- غلق مكاتب حزب العمال الكردستاني .
- إعادة فتح القنصلية التركية في بغداد.
- احتضان تركيا مؤتمر دول جوار العراق.

وأثناء إعدادنا للبحث حضر السيد رجب طيب أردوغان رئيس الوزراء التركي إلى بغداد في زيارة رسمية شكلت علامة بارزة في العلاقات العراقية – التركية ، إذ قام باللقاء بجميع الكيانات السياسية في بغداد وأربيل فضلا على لقائه المتميز مع المرجع الديني الأعلى آية الله العظمى السيد علي السيستاني ، في إشارة واضحة على سعي الأتراك إلى إقامة أفضل العلاقات مع العراق .